



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## انتخاب عمر هورو رئيساً لجامعة الغرف المغربية



تم التوقيع عليها مع الحكومة وذلك من أجل الرفع من مستوى أداء هذه المؤسسات وتحسين مواكبتها للمقاولة وتشجيع المبادرة الحرة. المصدر (جامعة الغرف المغربية، بتصرف)

عقدت جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات اجتماعها العام الاستثنائي لانتخاب رئيس ومكتب جديد للجامعة بمقرها بالرباط، وقد تم انتخاب عمر هورو، الرئيس الحالي لغرفة التجارة والصناعة والخدمات في طنجة وتطوان والحسيمة، رئيساً لجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات وذلك للفترة القادمة -2018 2021. وتم تعيين الرئيس المنتهية ولايته المصطفى أمهال، رئيساً شرفياً للجامعة عرفانا وتقديرا للجهود التي قام بها خدمة للجامعة ولغرف التجارة والصناعة والخدمات.

ورفع رؤساء الغرف عقب الاجتماع، برقية إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس، ثمنوا من خلالها مواقفه وتوجيهاته لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار والارتقاء بتنافسية المقاولة المغربية. كما عبر الرؤساء عن انخراطهم الشامل للنهوض بغرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها عبر تفعيل مخططاتها التنموية التي

## 47.5 مليار دولار حجم الدين الخارجي للسودان



أزماته الاقتصادية التي يمر بها كما تمثل خطوة هامة لتخفيف ديون السودان الخارجية". المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشف رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السوداني معتر موسى، عن موافقة الصندوقين الكويتي والسعودي على إعادة جدولة ديون السودان لمدة أربعين عاما، مفصحا عن بلوغ حجم الدين الخارجي 47.5 مليار دولار خلال العام 2017.

وأشار موسى، إلى أنّ "لجوء السودان للقروض الخارجية يهدف إلى توسيع رقعة التنمية في البلاد، وليس لسد العجز في الموازنة والصرف الجاري العام"، لافتا إلى أنّ "عددا من الصناديق العربية أبدت استعدادها للمساهمة في ميزانية البلاد للعام 2019".

وكانت بلغت مديونية الحكومة حسب بنك السودان المركزي 151.9 مليار جنيه (نحو 3.2 مليار دولار) بنهاية العام 2017. وقال: "تعتبر خطوة الصندوقين السعودي والكويتي بجدولة ديونهما على السودان، نقطة هامة لدعم خطوات الإصلاح الاقتصادي، وتكشف عن حسن نية هذه الدول تجاه مساعدة السودان، لتجاوز

## صندوق النقد الدولي يتوّه بتراجع الدين العام المصري

مصر لصرف نحو ملياري دولار من قرضها البالغة قيمته 12 مليار دولار. وأعلن صندوق النقد أنّ هذه الأموال ستصرف بعد موافقة مجلسه التنفيذي على المراجعة الرابعة لبرنامج القرض البالغة مدته ثلاث سنوات. وبلغ الدين الخارجي لمصر 92.64 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2017 - 2018 بما يمثل نحو 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومثلت الديون الخارجية قصيرة الأجل في هذا العام ما يقارب ثلث احتياطات النقد الأجنبي، 27.8 في المائة. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

نوّه صندوق النقد الدولي بتراجع إجمالي الدين العام المصري، المحلي والخارجي، من 103 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2016 - 2017 إلى نحو 93 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2017 - 2018 بدعم من إجراءات الضبط المالي وارتفاع النمو.

وكانت توقعت الحكومة المصرية، أن يبلغ إجمالي الدين العام الخارجي نحو 102.863 مليار دولار في السنة المالية المقبلة 2019 - 2020، مقابل 98.863 مليار دولار متوقعة في السنة الحالية 2018 - 2019. وكان صندوق النقد الدولي توصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع